

«عاصفة الحزم» وجنود العظمة

بعد بدء العمليات العسكرية («عاصفة الحزم») ضد اليمن التي تقودها المملكة السعودية بمشاركة عملياتية من بقية دول مجلس التعاون (عددا سلطنة عمان)، بذلت السعودية وحلفاؤها، كما هو معتاد في مثل هذه الحالات، جهوداً جدية لتسويق الحرب. وفي اليوم الثاني ليدهنّها، خرج شيخ الأزهر ليحمد الله على انطلاق «عاصفة الحزم» التي «استعاد العرب (بها) قوّتهم، واجتمعوا على قلب رجل واحد، وفتحوا صفحة جديدة في الشرق الأوسط، وأصبحوا الآن قوة رادعة يحسب لها الحساب في مواجهة التحديات والمشكلات التي تمس من قريب أو من بعيد كيان الأمّة وحاضرها ومستقبلها.

حفلة زار «عاصفة الحزم»

أخطأ من ظن أن شيخ الأزهر لم يترك مجالاً لمنافسيه حين رفع سقف المدح فوصف القصف الجوي لمدن اليمن وأريافه بأنه «صحة عربية بدأت تُدوي في المنطقة، وتحفظ مصالح شعوبها، وتحرس أمالهم وطموحاتهم». قيل إن الخيال يفتح أفاقاً ولكنه قد يشطح. ولهذا انتشر في قنوات الإعلام عدد من السياسيين و«المحللين الإستراتيجيين» لشرح كيف ستقود السعودية وهي في مقدمة الصعوة العربية الجديدة، جيشاً عربيا موحداً يمتلك أحدث التقنيات العسكرية.. ما فيها السلاح النووي (الذي ستحصل عليه السعودية، كما قيل، من باكستان). وراينا خبراء في القانون الدولي يتولون مناقشة «تحديد الولاية القانونية للجيش العربي الموحد»، أي تعيين مهامه ومسؤولياته في البلدان العربية التي سيتمركز فيها. كما شرع عسكريون في الحديث عن سبل توحيد العقائد العسكرية المختلفة للجيوش العربية، وأليات توحيد القيادة والتسلسل الهرمي للقيادات. على هامش هذه العيصة تمتلئ الأسواق بإعلاميين وشعراء وكتاب يديجون مقالات وقصائد يرددون فيها ما يقوله المسؤولون و«المحللون الإستراتيجيون» ورجال الدين وخبراء القانون الدولي.

«مبدأ سلمان»

ضمن حفلة الزار المتزايدة صباحاً يجري ترويض أن عاصفة الحزم، «فعل» يؤسس لواقع جديد صنعه الملك سلمان ويقوم على مبدأ سلمان (جمال خاشنقي، مدير «قناة العرب، السعودية الفضائية). في هذا الواقع الجديد تشكل عاصفة الحزم «الأذراع الطويلة لمبدأ سلمان» حسيما يرى الباحث الكويتي والمدير التنفيذي لـ «مجموعة مراقبة الخليج، ظافر محمد العجمي. وما كتب على هذا المنوال يمكن استخلاص خمسة أسس أسهمت في صياغة «مبدأ سلمان» كما يطرحة مروجوه. الأول أن السعودية دولة كبرى، بالمقاييس الإقليمية، ولديها مبررات لحماية مصالحها وتملك قدرات إستراتيجية (عسكرية واقتصادية وسياسية) لكي تتولى بنفسها حماية تلك المصالح. والثاني إن القدرات الإستراتيجية التي تمتلكها السعودية كافية لتمكينها من قيادة حركة لتغيير العمليات الجيوسياسية في منطقة الخليج والجزيرة العربية بما يناسب مصالحها. وحسب «مبدأ سلمان»، فلا تحتاج دولة بقوة الحركة إلى انتظار موافقة أطراف أخرى معنية بالمنطقة. بل إن لها الحق في الحركة رغم معارضة تلك الأطراف. والأساس الثالث يتمثل في أن الولايات المتحدة الأميركية لن تجد مفرًا من القبول بآثار الواقع الذي يفرض عليها تحرك السعودية بإصرار وحزم تحت قيادة الملك سلمان رغم أن «رعيماً مستقلاً يتمتع بدعم شعبي وشريعة مع حزم وإصرار في الضي بما يريد». والأساس الرابع هو أن السعودية بتحالفاتها العربية/الإسلامية تستطيع احتواء نفوذ الولايات المتحدة الأميركية في المنطقة، رغم أن القوات العسكرية الأميركية المتمركزة في الخليج والجزيرة العربية تزيد على ما تمتلكه جميع بلدان المنطقة. أما الأساس الخامس فهو حاجة السعودية لتضيق منظره منظومة الحفاء الذين قد «يتفلتون في زمن التراخي والتردد، بل قد يفلتوا في أحوالهم، ويستقلون ببيئاسيتهم».

لا يجد مروجو «مبدأ سلمان» سابقة له في التاريخ السياسي العربي الحديث، فحتى تدخل مصر لحماية الجمهورية اليمنية الوبئة في بداية ستينيات القرن الماضي ضد التدخل السعودي وقتها، لم يستند إلى ادعاء بحقها في حماية باب المندب مثلاً، أو إلى حجة الدفاع عن مصالحها الحيوية.

15 | 1

وفق أية معايير يمكن تحديده الطبقة الوسطى في سوريا.. علاوة على رصد علامات اندحارها الهرم الاجتماعي للبلاد. وأخيراً: اتفاق حول سد النهضة الإثيوبي يطوى صفحة المنازعات وخطر تفاقمها.

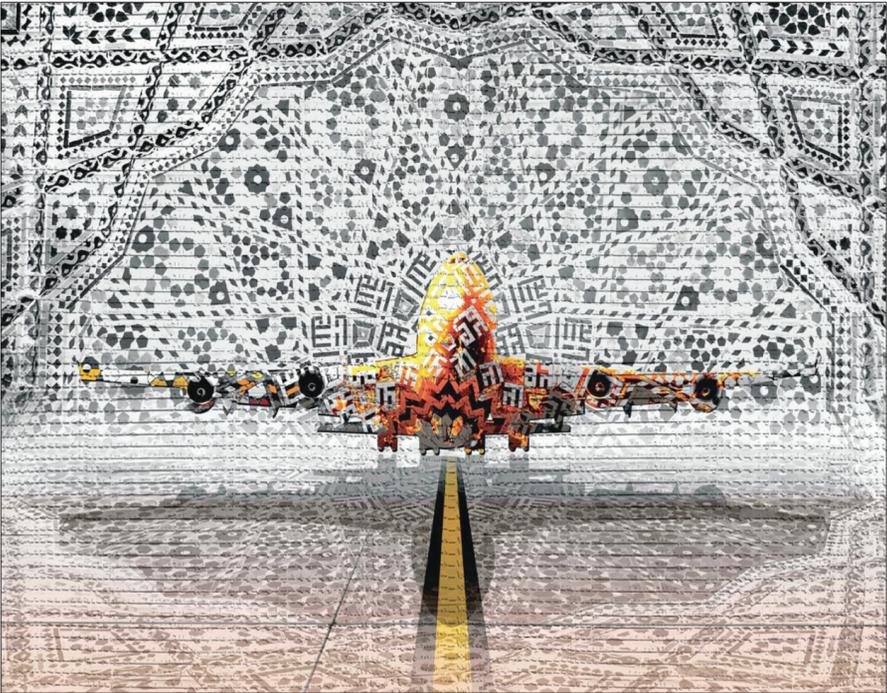
2

الغاز الصخري ومستقبل الجزائر، أو تلاعب الشركات العمولة، وعلى رأسها هالبرترن الاميركية، بشغف السلطة الجزائرية بالريع، مدمرة ثروات لا تُعوّض: الأرض الزراعية والمياه، ولعنة الخبز في الأردن.

3

رسائل من داخل المعتقلات في مصر: شبان وتلامذة يكتبون لأهاليهم وعن الأحلام ويرسلون إليهم أشواقهم. و«يألف كلمة» عن ملامح الحياة العادية في اليمن التي تهددها الحرب بالأفول.

4



عبد الناصر غارم – السعودية

لهذا يتجه مروجو «مبدأ سلمان» إلى تشبيه وضع السعودية بوضع الولايات المتحدة الأميركية. فكما يحق للولايات المتحدة أن تضبط حركة الأوضاع الدولية أو الإقليمية حسب متطلبات أمنها القومي ومصالحها، يحق للسعودية حسب هذا المنطق أن تضبط حركة الأوضاع السياسية في دول جوارها حسب متطلبات أمنها ومصالحها.

وهنا يسارع مروجو «مبدأ سلمان» إلى تكرار الإشارة إلى «مبدأ كارتر» منذ الرئيس مونرو وحتى الرئيس أوباما، فمبدأ كارتر يتعلق بالتحديد بمنطقة الخليج العربي. وهو صيغ مباشرة بعد سقوط نظام الشاه الإيراني، فعلى أساس مبدأ كارتر تشكلت قوات التدخل السريع لمواجهة ما اعتبرته الإدارة الأميركية (وما زالت تعتبره) أخطاراً محدقة تهدد حلفاءها في المنطقة. ولم تكن تلك الأخطار محصورة في الخشية من تصدير الثورة الإيرانية أو من التمدد الإيراني، بل وأيضاً من الاضطرابات الداخلية التي شهدتها بعض بلدان المنطقة، من قبيل ما حصل في المنطقة الشرقية وفي الحرم المكي في نهاية1979.

ما بين التمني والتحليل

لو صدق ما يعرضه مروجو «مبدأ سلمان»، لتصبح المستقبل واعداً أمام العائلة المالكة في السعودية ولبقية النطقة العربية في رعايتها. تطبيق هذا المبدأ حسب المروجين لن يسكون مدخلاً لعودة القوة لمركز النقل الحقيقي ولتصبح الرياض عاصمة أقوى الكيانات الفاعلة في المنطقة، ولا يحتاج كل ذلك، حسب الباحث العجمي، إلى «خلق الآليات السياسية والعسكرية



لتحقيق هذا المبدأ». وهنا مربط الفرس. فهل تستطيع السعودية حقاً أن تحتوي نفوذ الولايات المتحدة الأميركية في المنطقة لتصبح هي وحدها مركز النقل فيها؟ بينما لا شك أن العائلة المالكة في السعودية تعلم أنها لا تشبه الصورة التي ترسبها لها مكاتب العلاقات العامة، وأنها لا تملك لا القدرة ولا الإرادة للقيام بما يغضب الولايات المتحدة الأميركية.

الحديث في بعض الأجزاء بين المرشحين للاستيزار. كيف فيه الدعم العسكري، لحركات المعارضة المسلحة ومساندتها في الإطاحة بالمسكر الإشتراكي، وهو ما حصل بالفعل في تشيكوسلوفاكيا في 1968. وبالبلل أعطى «مبدأ ريغان» لوشنطن حق تقديم مختلف أشكال الدعم، بما تضمنه عقود موسكو لنفسها بموجبه حق التدخل في أية دولة من دول العسكر الإشتراكي، وهو ما حصل بالفعل في تشيكوسلوفاكيا في 1968. وفي الحالاتين، ورغم معارضة دولية واسعة، تمكن الاتحاد السوفياتي آنذاك والولايات المتحدة من فرض إرادتيهما. فالسالة لا ترتبط بالبرغبة بل تعتمد على القدرة.

لا تستطيع الدول الصغيرة والمتوسطة أن تفعل ما تفعل دولة عظمى مهما حاولت، فحتى فرنسا على سبيل المثال. لم تستطع أن تتدخل في 2013 لحماية مصالحها في مالي ومستعمرتها السابقة بدون دعم عسكري واستخباراتي من الولايات المتحدة، وبدون حبة مالية بقيمة 200 مليون دولار قدمها لها شيوخ أبو ظلي لدعم الحملة العسكرية الفرنسية. رغم ذلك كله، فلا بد من التأكيد على أن حال فرنسا ليس في سوء حال

المغرب: انحطاط الظاهرة الحزبية

حين توشك الانتخابات، يخرج الحزب من سباته ويستعيد صلته بتقليبات الحياة اليومية فيعديه مخاضها. وبالمناسبة ولد حزب جديد في المغرب. جريدة واحدة فقط ذكرت على صفحتها الأولى، وفي زاوية صغيرة، خير الانشقاق الذي حصل في الاتحاد الاشتراكي للوئات الشعبية. من سخرية التاريخ أنه عندما انشق حزب «النهضة والفضيلة» عن حزب العدالة والتنمية، هنا زعيم الاتحاد الاشتراكي زعيم الإسلاميين: مبروك الزيادة (الولود).

يستحق تهنئة الآن. كما تدن يدان. لدينا إذاً حزبان اشتراكي جديد. شعبية اليسار تتراجع وأحزابه تتكاثر. يعاني الوراق من فائض الزعماء. تاريخ الاتحاد هو تاريخ انشقاقات منذ 1975. يقول الساخرون إن الاتحاد الاشتراكي حزب ولود. ويرزعم الفيلسوفون أن الانشقاقات دليل على انطباق النظرية الانفصالية على المجتمع المغربي.

مر من كان يمكن لخبر الانشقاق أن يكون على صفحات كل الجرائد مع عنوان بالبلط العريض، حين يسمع المغربي كلمة حزب يفكر في الاتحاد الاشتراكي. للتقصي، سألت ملاحظاً مطلعاً: كيف هو حال حزب الاتحاد من الداخل؟ أجاب وهو يفكر في روية «اللجنة» لصنع الله إبراهيم: الحزب الآن يأكل نفسه في الصراع حول الأحزاب والمكاتب، في داخل الحزب يأكلون ما تبقى من إرث ما تركه الأولون.

محدثي من ذوي القربى، مناضل اتحادي حزوين، وإذا قال الأحباب هذا الكلام فماداً سيقول الخصوم؟

يضيف محدثي موكبا صورة متكاملة: الحزب الآن حافلة مهترئة. أداة عتيقة وبالية، لم تخضع للصيانة منذ 1996. تاريخ الموافقة على آخر دستور في عهد الراحل الحسن الثاني، لا تستطيع الحافلة مسانيرة الطرق المستجدة. لذا ينزل منها الركاب الذين يحترمون الزمن ويحتاجون اليه، بينما يصيح بانغ التذاكر بحثا عن راكبين جدد كييفا كانوا. من هم الراكبون الجدد؟ الأعيان وأحفادهم، وقد صار لهم اسم عصري «رجال الأعمال». ما البنية التنظيمية التي تناسب أحزاب الأعيان - رجال الأعمال؟ بنية موسمية.

ما الفروق بين الأحزاب المغربية؟

الفرق الأول تنظيمي. وفيه نجد نموذجين تنظيميين. نموذج ذو بنية ستالينية؛ يتم تشكيل خلايا مكتب الفرع. تشكل الفروع المكاتب الإقليمية. وتشكل هذه المكتب الجهوي. حاليا في المغرب ست عشرة جهة. غالبا يكون للحزب ستة عشر مكتباً جهويًا تنتخب المؤتمرات. وفي المؤتمر — يفترض أنه سيد نفسه وهو أعلى هيئة تقريبية — يجري انتخاب لجنة مركزية تقوم بدورها بانتخاب المكتب السياسي. وهذا ينتخب زعيم الحزب. وينطبق هذا التوصيف على ثلاثة أحزاب هي الاستقلال، والاتحاد والاشتراكي، والعدالة والتنمية.

الشكل التنظيمي الثاني عبارة عن بنية موسمية تطبق على جل الأحزاب التي توصف بأنها يمينية وإدارية، أي شكلتها وزارة

كل هذه الأحزاب عبء على الديموقراطية. على الحزب تناول حيوب منع الحمل للتوقف عن التكاثر. في انتظار ذلك يترتب ما يلي على الانشقاقات:

أولا خريطة سياسية فيفسائحية وزعامات فردية تغامر بالانشقاق تجعل التحالفات الحكومية بحاجة ماسة لعدد كبير من المناصب الوزارية. لتشكل التحالفات، تطول المفاوضات حتى تتفجع. يجري الحديث عن تعديل وزاري هذه الأيام وتتحدث الصحف عن مفاوضات وحرب في بعض الأحزاب بين المرشحين للاستيزار. كيف تجري المفاوضات؟ قطعة قلعلة وليس بالجملة. حين يسود منطق «خذ وهات»، تنحط السياسة بمعناها الأخلاقي وتصير مفاضية. ثانيا يبيق الفرق السياسي وهندسة استقلال المغرب بيد اللوبيات الأمنية والاقتصادية. ثالثا تنافس مدمر يخلق قوى سياسية منهكة لن تحصل على السلطة. أصبحت الأحزاب في موقف دفاعي، لذا خفضت من سقف مطالبها.

النتيجة هي أن صورة الشأن العام لا تشجع على الانخراط فيه. وهذا ما يفسر أن التسجيل في اللوائح الانتخابية مفتوح لمدة طويلة والشعب غير متحمس لخير ليمر زينا لأحزاب. وإذا سألت مقاطعا: لماذا يصلح الحزب اليوم؟ يجيب: للفوز في الانتخابات.

يعكس انحطاط الظاهرة الحزبية - وهي ظاهرة لا تستقيم الديموقراطية بدونها- أزمة الطبقة الوسطى. الحل؟ إعادة تشكيل المشهد الحزبي عبر عمليات اندماج أحزاب متقاربة إيديولوجياً. أين سيجري هذا؟ في الأحلام. لأن وزارة الداخلية تختار نمط الاقتراع ولن ترفع نسبة العتبة لتضطر الأحزاب لتتكتل فتقوى ضد وزارة الداخلية.

هذه هي الواقع وهي تترك أثراً، إذ لا يمكن للمرء إلا أن يشعر بحزن عميق عن كل هذه الطاقة التي تهدر في معارك حول زعامة الأحزاب قبيل كل انتخابات.

وبينما أنهى هذه المقالة عن الحزب المنشق نشرت الجرائد خبرا جديدا: حركة تصحيحية تخير زعيم حزب «الحركة الشعبية» بين الحوار أو الانشقاق. ثم خير آخر: نفى إدريس لشكر، زعيم الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، أن يكون الملك محمد السادس قد استقبل زعماء أحزاب المعارضة البرلمانية. بعد أربع وعشرين ساعة نشر الديوان الملكي بلاغا أعلن فيه أنه يطلب من أحزاب المعارضة عقد معهم ثلاثة أعضاء من الديوان الملكي لقاء لمناقشة وضعية العلاقات بين المؤسسات، وخصوصا المعارضة بالبرلمان والحكومة، وتحديدًا ورئيسها عبد الإله بنكيران. طلبوا أن يصغي القصر لشكاويهم ضد رئيس الوزراء الإسلامي الذي تزداد شعبيته بفضل المطر وتراجع أسعار النفط. إنه الخوف من الانتخابات القادمة، لم تصل قط إلى هذه الدرجة من انحطاط الظاهرة الحزبية.

محمد بنعزيّز
كاتب وسينمائي من المغرب

الحرية لأمنّا!

بذلك النداء، ملحقاً به «حتمًا سننتصر»، اختتمت الصبيتان سهى ويافا بيانهما بعد اعتقال أمهما خالدة جرار، النائب في المجلس التشريعي الفلسطيني، من منزلها قرب رام الله منذ خمسة عشر يومًا. لا شيء يثير الإسرائيليين أكثر من تجدد التزام الشباب بفلسطين.. يهلعون حين يقال لهم إنهم لم ينسوا أو يستسلموا للأمر الواقع، ولن قد يطبئون أنفسهم باعتبار موقف الشابتين «طبيعياً»، فأمها قيادة في الجبهة الشعبية، وكانت لسنوات مديرة مؤسسة «الضمر» المعنية بالأسرى، وهي اليوم ضمن الفريق المكلف بمتابعة الصلة بمحكمة الجراء الدولية، وعلى ذلك فهي ماضلة نسوية، اعتقلت في المرة الأولى عام 1989 إثر مشاركتها في مسيرة نسائية شهيرة. ولكنهم يعرفون أنها طمأنة كاذبة. وأن الالتزام بفلسطين لم يكن يوماً أقوى مما هو عليه الآن لدى الشباب في الأراضي المحتلة عام 1948، وفي الضفة والقطاع والقدس، وبين النازحين، ولدى أقرانهم في المنطقة العربية بطولها، كما أظهرت الحراكات قبل أربع سنوات، ثم في العالم حيث تزدهر حركة التضامن مع نضال الشعب الفلسطيني مجسدة في الدعوة للمقاطعة مثلاً في الجامعات، وفي ألف مهرجان ثقافي وفني لا ينقطع انعقادها ولا يجارها عدداً واتساعاً أي نشاط يخص قضايا أخرى.

وما يخرج كذلك الإسرائيليين عن طورهم تماماً هو عدم الامتثال لهم، فهم يمارسون قبل أشكال الترهيب والتقييس ليضمنوا تطبيق «الالتزام الطوعي» بنظامهم وأوامرهم. ومن لا يفعل يصفن «إرهابياً»، تجوز معاملته باستباحة تامه. خالدة جرار رفضت ببساطة في آب/اغسطس الفاتت قراراً سأم إليها بالفي لسنة أشهر من البيرة قرب رام الله حيث تقيم، إلى أريحا حيث أريد أن تُفرض عليها الإقامة الجبرية. قالت إنها لن تنفذ القرار، واعتصمت في باحة المجلس التشريعي، وتضامن معها العالم، وتراجعت إسرائيل بعد ذلك بشهر.

تعريفًا، لا يوجد نظام (سياسي أو اقتصادي أو اجتماعي أو ثقافي الخ..) يُقدَّر على الاستمرار بالإكراه فحسب. لا بد له من تأييد الناس (أو نسبة منهم)، أو من سكوتهم، أو (وعلى الأقل) من خضوعهم له: الخضوع - أيأ كان شكله - هو السر. الخضوع هو ما يتيح السيطرة. وخالدة لم تخضع. يمكنهم بالطبع اعتقالها أو حتى تصفيتها لو شأوا، لكن لذلك معنى آخر.

الحرية لصديقي! حتمًا سننتصر.

نحلة الشهال

ملف

البحث عن الطبقة الوسطى في سوريا

جرفت آلة الحرب في سوريا الحدود الواهية بين التشكيلات الاقتصادية الاجتماعية التي ظلت سائدة طيلة حكم البعث. كنست مجاميع بشرية بأكملها من إحداها وأضافها إلى سواها. ابتدعت تشكيلات جديدة، ومحت أخرى. الباقون في سوريا تشرذموا اقتصاديا، منهم من أصبح دون الكفاف، وآخرون استعانوا بدخولهم التي تقف على تخوم سدّ الحاجات الأساسية، علّ التفاوضات الجديدة لدخولهم في معادلة الإنفاق تعطيهـم صفة طبقية متماسكة في الفرز الجديد. فالحرب تغير، كما الخرائط الديموغرافية، الخرائط الاقتصادية أيضاً وفق منطقها الخاص. واستخلاص مكونات الطبقة الوسطى من بين الركام التنامي في أربع سنوات يبدو أكثر مشقّة من إيجاد مكونات باقي الطبقات الاجتماعية، فهي التي تبدّلت هويتها أكثر من سواها. لكن كيف؟

للحاق بالتعريفات والمقدمات العامة

تستسهل التعريفات التوصيفية للطبقة الوسطى في سوريا صوغ مكوناتها على أنها رهط من موظفين وأصحاب ومهندسين وأصحاب مهن حرة وحرّفيين وصغار صناعيين. موقع الطبقة الوسطى بين طبقتين هو ما يمكن استخلاصه من التعريفات الشائعة في علم الاجتماع الاقتصادي (ماكس فيبر وجيمس براشدو). كانت الطبقة المتوسطة مكونة من تجار وصناعيين في دمشق و حلب، وأصحاب أراضٍ زراعية متوسطة في الأرياف السورية، من تلك النمدجية في معادلات الكسب من وراء إجادتها للعب على تناقضات كامل الخريطة السياسية الممتدة من الانتداب الفرنسي وحتى مجيء البعث إلى السلطنة عام 1963. وقد التحق بتلك تشكيلات من كبار الموظفين وصف الضباط وبعض المهن التي تتطلب مزاولها شهادات أكاديمية، دون تلك طبقة اجتماعية تتبع قوة عملها كإقنان في الأرياف، أو كعمال بأجر في مصانع وورشات المدن، تعولها طبقة ثرية يؤلفها رأس المال التجاري الدمشقي وهو يراكم ثرواته الحاصلة من مبادلاته التجارية الخارجية، ورأس المال الصناعي الحلبى المائل في معامل النسيج الكبيرة أكثر من غيرها، وكبار الإقطاعيين في الأرياف.

قبل الحرب بعام

لكن كيف يمكن الاقتراب من تحديد مكونات الطبقة الوسطى في سوريا قبل حراك آذار/ مارس 2011؟ نتكلم عن اقتصاد أنهكه اكتساب وجهين، ليبرالي وتخطيطي في آن. رموز جديدة من أقطاب المال السياسي وهم يطوفون قرب فقاعات النمو التي أطلقتها مضاربتهم العقارية والمالية وزادت حجمها امتيازاتهم الاحتكارية، مثلما يبقوا يطوفون فوق رمية إسماك الدولة بملكية قطاع عام خسرتَه ثم خصصتمته.

كان على الاقتصاد السوري الفرح بوجهه الليبرالي منذ العام 2005 أن يذهب ليجمع بعض غنائه من أسواق التجزئة التي حصنت مدخرات أغلب السوريين، وهم يعيشون ريعهم الاستهلاكى الطويل الممتد بين العامين 2005 و 2010. نمو سوق السيارات كأحد المؤشرات العامة على قوة الاستهلاك تلك، يتيح تفحص وجه الطبقة الوسطى بعناية. فقد ذكرت أرقام هيئة الإشراف على التأمين عام 2006 (بعد عام على انقلاق المصارف الخاصة آن وثائق التأمين الإلزامى على السيارات ازدادت 90 ألف وثيقة ما كانت عليه في العام 2005. وبحلول العام 2010 ستفتتح وزارة النقل مجددا وهي تصرّح بأن مواطن من بين 12 مواطنا صار يمتلك سيارة، وبحسب أرقامها فإن إجمالي على السيارات في سوريا بلغ نحو 1.865 مليون، منها 425 ألف سيارة في دمشق وحدها. اجتذبت قروض التجزئة المتدفقة من المصارف الخاصة

إلى جيوب أبناء الطبقة الوسطى شهيتهم الاستهلاكية لاقتناء السيارات، كسمة من سمات هذه الطبقة اعتباراً من النصف الثاني من العقد الماضي. وإن عدنا إلى أرقام وزارة النقل للتثبت من صحة هذا الافتراض لوجدنا أنه تم استيراد 42.3 ألف سيارة خلال النصف الأول من العام 2010 أغلبها كوري وصيني المنشأ، ولم تتجاوز نسبة السيارات الفارهة مثل الميرسيدس وبب أم دبليو ولكزس 2 في المئة، وهذه لا يقتنيها سوى الأثرياء، فيما 98 في المئة الباقية من السيارات المستوردة ركبها أبناء الطبقة الوسطى عام 2010، ولأن أرقام التأمين على السيارات ازدادت 90 ألفا بعد عام على بدء عمل المصارف الخاصة، يمكن الاستنتاج بأن نحو 450 ألف سيارة اقتنتها الطبقة الوسطى بين العامين 2005 و2010، وهذا يقابله بصورة تقريبية تحريك كتلة نقدية تقدر بـ225 مليار ليرة خلال خمس سنوات. لكن هل اقتناء سيارة كورية أو صينية المنشأ هو مقياس مؤكد لتحديد هوية الطبقة الوسطى في سوريا؟

نافذة على بنية الدخل

تصطلف الدخل في سوريا ضمن سبع فئات للمشتغلين

بأجر بحسب مؤشرات قوى العمل لعام 2010، الكتلة الأكبر منها تنتمي إلى وسط الهرم، فتبلغ نسبة من يتقاضون ما بين 7 آلاف ليرة إلى 13 ألف ليرة شهريا نحو 56.7 في المئة، والذين ينتمون بدخلهم إلى الفئة الأولى (أكثر من 15 ألف ليرة) هم 16.3 في المئة، والذين ينتمون إلى دخل الفئة الثانية (بين 13 ألف ليرة و 15 ألف ليرة) يبلغون 12.3 في المئة.. أي ما مجموعه 28.6 في المئة. قد يسعف تحليل تركيبة الأجور بفك طلسم الإقدام على اقتناء سيارة لن دخولهم متواضعة، فلكل فئة سقف أعلى لا تتخطاه، وسقف وراتب الفئة الأولى في سوريا (الإجازات الجامعية وما فوقها) يصل إلى 46 ألف ليرة، وسقف الفئة الثانية (العاهد المتوسطة) هو 36 ألف ليرة، وبلوغ السقف الأعلى يتطلب مسيرة صبر قد تصل إلى ربع قرن، لأن الزيادة الدورية على الدخول هي 9 في المئة كل سنتين، وبذلك تستطيع أسرة سورية متوسطة الحجم (5 أفراد) يعيها أبوان يتقاضيان السقف الأعلى لفئة الموظفين الأولى أو الثانية اقتناء سيارة. جزء مهم من تشكيلة الطبقة الوسطى قبل العام 2011 هم إذ موظفو الفئة الأولى والثانية الذين يتقاضون السقف الأعلى للدخل، وهم أيضاً الموظفون في نهاية سنوات عملهم،



أحمد نعواش – فلسطين

وهم جزء من 12.3 في المئة من إجمالي عدد المشتغلين بأجر في سوريا. ولا يصح اعتبار كل موظفي الفئة الأولى والثانية من الطبقة الوسطى. لأن تدقيق مؤشرات التقرير الشهري الذي أعدته هيئة تخطيط الدولة بالتعاون مع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة في سوريا عام 2008 يوضح بأن أكثر من ثلث سكان سوريا هم من الفقراء (33.6 في المئة بدقة)، وهذا يعني 6.7 ملايين فقير منهم 12.3 في المئة يعيشون فقرا مطلقا، وهم 2.4 مليون. وعند تطبيق معادلة حساب خطى الفقر الأعلى، الأول (2 دولار للفرد في اليوم)، والثاني نصفه، وباعتبار أن وسطي عدد أفراد الأسرة السورية هو خمسة أفراد، فإن تجاوزها لخط الفقر المطلق يتحقق حال يتعدى دخلها 150 دولارا شهريا أي 7500 ليرة وفق حساب سعر الصرف السائد حينها، ويلزمها 15 ألف ليرة لتجاوز خط الفقر الأعلى، ما يعني أن ذلك لا يتم إلا مع الدخل المقطوع للفئة الأولى فقط (العناصر الجغرافية، والجغرافية المائية، والمائية، والمناخية، والبيئية وباقي العناصر ذات الصفة الطبيعية، ب – الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية لدول الحوض المعنية، ج – السكان الذين يعتمدون على الموارد المائية في كل دولة من دول الحوض، د – تأثيرات استخدام الموارد المائية في إحدى دول الحوض على دول الحوض الأخرى، هـ – عوامل الحفاظ والحماية والتنمية واقتصاديات استخدام الموارد المائية، وتكلفة الإجراءات المتخذة في هذا الشأن، ز – مدى توفر البدائل ذات القيمة المقارنة، لإستخدام مخطط أو محدد، ح – مدى مساهمة كل دولة من دول الحوض في نظام ط – امتداد ونسبة مساحة الحوض داخل إقليم كل دولة من دول الحوض، وأقرت الفقرة الخامسة مرة ثانية مبدأ التعاون، وتناولته في مسألة ملء بحيرة السد، وفي إدارة السد نفسه. كما تضمنت نصاً يقضي بإخطار دولتي المصب بأية ظروف غير منظورة أو طارئة تستدعي إعادة الضبط لعملية تشغيل السد. كما نصت على إنشاء آلية تنسيقية بين الدول الثلاث.

وانتقلت الفقرة السادسة من الاتفاق إلى مبدأ «بناء الثقة بين الأطراف الثلاثة»، وأشارت إلى أن إثيوبيا ستعطي السودان ومصر الأولوية في شراء الكهرباء التي سيولدها السد. وسوف تبلغ كمية هذه الكهرباء ستة آلاف ميغاواط عند اكتمال مراحل السد المختلفة عام 2017. ومن المؤكد أن مصر والسودان متلهفتان

ثم اعتمدت الأطراف الثلاثة في الفقرة الرابعة مبدأ الاستخدام المنصف والمناسب لمياه النيل بين دول الحوض، وأشارت إلى العناصر الإستراتيجية كعوامل لتحديد الانتفاع المنصف والمناسب، وهي: أ – العناصر الجغرافية، والجغرافية المائية، والمائية، والمناخية، والبيئية وباقي العناصر ذات الصفة الطبيعية، ب – الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية لدول الحوض المعنية، ج – السكان الذين يعتمدون على الموارد المائية في كل دولة من دول الحوض، د – تأثيرات استخدام الموارد المائية في إحدى دول الحوض على دول الحوض الأخرى، هـ – عوامل الحفاظ والحماية والتنمية واقتصاديات استخدام الموارد المائية، وتكلفة الإجراءات المتخذة في هذا الشأن، ز – مدى توفر البدائل ذات القيمة المقارنة، لإستخدام مخطط أو محدد، ح – مدى مساهمة كل دولة من دول الحوض في نظام ط – امتداد ونسبة مساحة الحوض داخل إقليم كل دولة من دول الحوض، وأقرت الفقرة الخامسة مرة ثانية مبدأ التعاون، وتناولته في مسألة ملء بحيرة السد، وفي إدارة السد نفسه. كما تضمنت نصاً يقضي بإخطار دولتي المصب بأية ظروف غير منظورة أو طارئة تستدعي إعادة الضبط لعملية تشغيل السد. كما نصت على إنشاء آلية تنسيقية بين الدول الثلاث.

وانتقلت الفقرة السادسة من الاتفاق إلى مبدأ «بناء الثقة بين الأطراف الثلاثة»، وأشارت إلى أن إثيوبيا ستعطي السودان ومصر الأولوية في شراء الكهرباء التي سيولدها السد. وسوف تبلغ كمية هذه الكهرباء ستة آلاف ميغاواط عند اكتمال مراحل السد المختلفة عام 2017. ومن المؤكد أن مصر والسودان متلهفتان

لوصول هذه الكهرباء لسد العجز الكبير في البلدين. وشددت الفقرة السابعة على أهمية تبادل المعلومات والبيانات اللازمة للقيام بدراسات مشتركة متى تطلب الأمر ذلك، وبحسن نية وتعاون. وتطرقت الفقرة الثامنة إلى مسألة سلامة السد، وأمنت مصر والسودان في البداية على الجهد الذي قامت وتقوم به إثيوبيا لضمان ذلك، وإلى موافقة إثيوبيا اتباع مخرجات دراسة اللجنة الدولية حول سلامة السد. وعادت الفقرة التاسعة وقبل الأخيرة مرة ثانية إلى موضوع التعاون. فقد اتفق الأطراف الثلاثة بمقتضى تلك الفقرة على توصيات اللجنة التساوية، والمنفعة المشتركة وحسن النيات، بهدف تحقيق الاستخدام الأمثل والحماية المناسبة للنهر.

واختتمت الفقرة العاشرة المبادئ بتأكيد الأطراف الثلاثة على مبدأ حل النزاعات التي قد تنشأ بينهم بالوسائل السلمية، ويتسوية المنازعات الناشئة عن تفسير أو تطبيق هذا الاتفاق بالتوافق من خلال المشاورات أو التفاوض وفقاً لمبدأ حسن النيات، فإذا لم تنتج الأطراف في حل الخلاف من خلال المشاورات أو المفاوضات، يمكنهم مجتمعيين طلب التوفيق أو الوساطة، أو إحالة الأمر لعناية رؤساء الدول/رئيس الحكومة.

معالجة المخاوف

عالج الاتفاق مخاوف السودان الخاصة بسلامة السد بإشادة بما قامت به إثيوبيا، وبموافقة إثيوبيا تطبيق توصيات اللجنة الدولية بخصوص سلامة السد. كما عالج مخاوف مصر والسودان بخصوص فترة ملء البحيرة والتي تبلغ سعتها 74 مليار متر مكعب، حيث أشار إلى أن ملء البحيرة وتشغيل السد سوف يتم بناءً على توصيات اللجنة الدولية. كما نوه الاتفاق بأن إثيوبيا سوف تعطي مصر والسودان الأولوية في بيع كهرباء سد النهضة. وهذه نقلة نوعية كبيرة في مسألة التعاون وتفعيله، ومرحلة جديدة للعبور من

السفير العربي

1000 الى 1600 حالة تسمم غذائي يتم تسجيلها في العام الواحد في المغرب وفق وزير الصحة الذي أكد أنّ 20 الى 25 في المئة من المطاعم ومحال بيع الأغذية التي تخضع لمراقبة المصالح الطبية التابعة لوزارة الصحة تنطوي على تهديد لصحة المستهلكين. وتستقبل المستشفيات المغربية ما بين 20 الى 45 في المئة من حالات التسمم المسجلة.

من حد خط الفقر الأعلى؟

تشير الدراسات التقديرية التي حسبت كلفة سلة الاستهلاك الأساسية أواخر العقد الماضي الى أن قيمتها تبلغ 35 ألف ليرة، وهذا يتطابق مع السقف الأعلى لدخول الفئة الثانية، ومنها تبدأ أولى تشكيلات الطبقة الوسطى بالتبلور، وتكون واسعة عند هذه القيمة وتبدأ بالتناقص باتجاه أعلى الهرم.

قاعدة الطبقة المتوسطة وهرمها

الطبقة الوسطى في سوريا لا تتموضع كشريحة متجانسة من الدخل والثابت الاجتماعية، فهي تتشكل في قاعدتها من الدخل القادرة على بلوغ كلفة سلة الاستهلاك الأساسية، وصولا إلى ملامسة أسفل طبقة الأثرياء التي تتحد فيها الثروة ورأس المال مع القرار الاقتصادي. الطبقة الوسطى تتألف هنا من بانوراما واسعة من المهن. ثمة 30 في المئة من قوة العمل تنتظم ضمن شريحة الذين يعملون لحسابهم الخاص، وهم غير فئة أصحاب العمل الذين لا يتجاوز تعدادهم 6 في المئة من قوة العمل الفعلية.

عام 2014، استنتج تقرير بعنوان «الطبقة الوسطى في البلدان العربية، قياسها ودورها في التغيير»، وضعته لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لغرب آسيا (اسكوا) أن نموذج التنمية العربي أنتج طبقة وسطى أكثر تعلما وصحة، لكنها ضعيفة اقتصاديا ومقهورة سياسيا. تقلص تعدادها من نصف سكان العالم العربي إلى حوالي 33 في المئة عام 2011، وازداد معها حجم الشرائح الفقيرة والمعرضة للفقر إلى نحو 43 في المئة.

في سوريا لطمت العقيلة التي أدارت اقتصاد البلاد وجه الطبقة الوسطى مراراً. تغير تركيب الشرائح التي تولفها، ولم تسعف ثلاث زيادات على الأجور (في 2011 و 2013 و 2014) في تقليل حدة الصدمة، فالفئات التي كانت تتقاضى 5 آلاف ليرة عام 2010 صارت تتقاضى بفعل الزيادات 15 ألف ليرة عام 2015، وكان يفترض أن يزيد دخلها إلى 22.5 ألف ليرة لتحافظ على قوتها الشرائحية التي كانت عليها عام 2010. ودخول الفئة الاولى التي كانت تبدأ بنحو 15 ألف ليرة صارت تبدأ بنحو 23.8 ألف ليرة، لكن كلفة سلة الاستهلاك الأساسية ارتفعت بمقدار أربعة أضعاف ونصف الضعف (ارتفع سعر صرف الدولار من 48 ليرة عام 2010 إلى 225 ليرة عام 2015) وصار خط الفقر الأعلى يبدأ مع 67.5 ألف ليرة، وهو أعلى بكثير من الحد الذي بدأ معه دخول الفئة الأولى، خلافاً لما كان عليه الحال عام 2010. فاندماج جزء جديد من قاعدة الطبقة الوسطى بخط الفقر الأعلى. شرائح أخرى تكون الطبقة الوسطى في سوريا تضررت مواقعها الاقتصادية، منها أصحاب المنشآت الحرفية والورشات الصغيرة وأصحاب الحيازات الزراعية، جراء ارتفاع كلف الإنتاج، أو لفقدان وخراب تلك المنشآت. تعطل الإنتاج بنسبة 60 في المئة، فلجأت الشرائح العليا من أبناء الطبقة الوسطى إلى الفرار، في موجات الهجرة واللجوء، مثلما ركبت السيارات الصينية قبل ذلك، فيما علقت الشرائح الدنيا من هذه الطبقة في خط الفقر الأعلى، وهم يرون كيف يحصل فساد النظام نهب نصف الناتج المحلي الإجمالي، وكيف تتمركز الثروة عند 10 في المئة فقط من السوريين، ويرون كيف ظهرت تشكيلات اجتماعية اقتصادية جديدة ولأخت تتبلور في صورة «مافوية» مرعبة تستند إلى الجريمة المنظمة والخطف وتجارة السلاح وتحرير المخدرات والسرقة العلنية وإدارة شبكات الدعارة.

نبحث عن الطبقة الوسطى، عن وجوه أبنائنا.. لا أرقام دقيقة تدلّ عليهم، بل نتبَّنا الوقاتع بأنهم إما قد غادروا إلى حفرة الفقر، أو غادروا البلاد.

أيمن الشوفي

صحافي من سوريا

محصلة مياه النيل إلى المنافع وتشاركها بين دول الحوض.

ولا بد أن السؤال عن مصير اتفاقيات الأعوام 1902 و1929 و1959، وتأثير هذا الاتفاق الجديد عليها ثار في القاهرة قبل أربعة أيام من التوقيع على اتفاق إعلان المبادئ. فقد أوردت وكالات الأنباء أن مشروع إعلان المبادئ «لم يلب بعض الشواغل المصرية»، وأن هذه الشواغل تعالج بعيداً من الإعلام قبل الزيارة الرئيسية إلى إثيوبيا والسودان. غير أن اتفاق إعلان المبادئ خلا من أية إشارة إلى هذه الاتفاقيات.

سجل التاريخ أن يوم 23 آذار/مارس 2015 فتح صفحة جديدة في حوض النيل، تختلف كل الاختلاف عن العهود الماضية. فقد قبلت مصر والسودان التفاوض مع إثيوبيا، وكان هذا ما رفضه بشدة في الماضي، كما قلا أن يوقعا على اتفاق يؤكد الندية والساواة بين الأطراف الثلاثة، ولكن أهم من كل هذا، فقد بُني الاتفاق على مبدأ التعاون، ووضع الأسس اللازمة لذلك، وصار الاتفاق في هذا المنحى متناسقا مع القانون الدولي، كما عكسته اتفاقية الأمم المتحدة للمجازة المائية الدولية التي دخلت حيز التنفيذ في آب/أغسطس 2014 بعدما صادقت عليها 35 دولة، منها تسع دول أفريقية وتسع دول عربية.

وإذا كانت مصر والسودان قد قبلتا مبدأ التعاون لإدارة وحماية المياه المشتركة والانتفاع منها، وقبلتا كذلك مبدأ الانتفاع المنصف والمعقول وسيادته على الالتزام بعدم التسبب في ضرر، ومبدأ تبادل المعلومات، وحل النزاعات بالوسائل السلمية، فإن الخطوة المنطقية القادمة هي الانضمام لاتفاقية عنتبي لحوض النيل. فهذه المبادئ الستة هي الركائز الأساسية لاتفاقية عنتبي التي بنيت على اتفاقية الأمم المتحدة للمجازي المائية الدولية.

سلمان محمد أحمد سلمان

أستاذ وخبير مختص بمسألة المياه من السودان

مليار دولار أو أكثر هو معدل خسائر الاقتصاد اليمني منذ بدء عملية «عاصفة الحزم»، وفق مركز «الدراسات والإعلام الاقتصادي» الذي توقع ارتفاع أعداد اليمنيين المحتاجين إلى مساعدات إنسانية عاجلة إلى أكثر من 12 مليوناً وتجاوز عدد من يعيشون بأقل من دولارين يومياً 60 في المئة من السكان.

الغاز الصخري ومستقبل الجزائر



كريم رسن - العراق

انطلقت حقبة البحث عن الغاز الصخري (غاز الشيسيت) في الجزائر في العام 2008، إلا أن القضية لم تخرج إلى العلن سوى في العام 2013، عندما أعلنت الحكومة عنه على عجل من دون أن تفرنه بنقاشات أو استشارات متخصصة. ولم يكن مفاجئاً أن يصادق البرلمان الجزائري بالأكثرية المطلقة على هذا التوجه.

ومنذ البداية، خيم التناقض على تصريحات أعضاء الحكومة وكذلك على المعلومات المتوفرة عن المشاريع وأجندة العمل والتمويل والشركات الأجنبية المعنية. وخرج البعض ليدافع بشراسة عن هذا الخيار باعتباره مساراً ضرورياً لمواجهة التدني في منسوب الاحتياط النفطي، بينما رأى آخرون أنه غير ملح.

وفي آخر يوم من العام الماضي، انطلقت الاحتجاجات المناهضة لاستغلال الغاز الصخري في الجزائر من مدينة عين صالح، الواقعة على بعد 1200 كلم من العاصمة، في الجنوب، واستمرت على التوتيرة نفسها حتى اليوم. كانت السلطات قد باشرت على بعد كيلومترات قليلة من المدينة، أولى أعمال الحفر الرسمي لاستكشاف الغاز الصخري، وسط قلق السكان الذي يبلغ عددهم 50 ألفاً، من عواقب التقنيات المستخدمة في استخراج الغاز الصخري، ولا سيما «التكسير الهيدروليكي» الذي يتطلب استهلاك كميات هائلة من المياه والرمال والمواد الكيميائية. وما شهدته المدينة بعد أول حرك شعبي خارج إطار المطالب الاجتماعية والمهنية وحتى السياسية.

واتسعت رقعة الاحتجاجات لاحقاً وحافظت على زخمها، الأمر الذي جعلها عرضة للاستغلال السياسي من مسؤولين يدعون رفض المشروع كما يدعون معارضتهم للسلطة، أما الأخيرة فقد انتقلت من حال التفهم الأبوية للشعب إلى مرحلة تعديده لمجرد أنه تجرأ على المطالبة بتحويل مسألة بهذه الأهمية إلى محور نقاش وطني.

الغموض يلف عمل السلطات

في نهاية العام 2000، أقرت السلطات الشروط القانونية والعلمية لاستغلال الغاز الصخري. حينها حصلت شركات أجنبية، ومن بينها شركة «توتال» الفرنسية، على عقد ينتج «استكشاف واستغلال» الغاز من دون أن تعطى الإذن بمباشرة التنفيذ. لكن في العام 2012، أقر البرلمان قانون المحروقات الجديد الذي نشر في الجريدة الرسمية في 24 شباط/ فبراير 2013، تزامناً مع ذكرى القرار التاريخي بتأميم المحروقات في الجزائر في العام 1971. ويعتبر القانون بمثابة الضمانة لأنه يهدد السيادة الوطنية، فبنتية جذب الشركات المتخصصة الحرة من القيود المالية، سمحت الحكومة الجزائرية للشركات باحتساب الضريبة على الأرباح بنفسها من دون أن تعطى لإدارة الجزائرية أي سلطة رقابية عليها.

وعلى خط مواز، خرج تقرير نشرته إدارة معلومات الطاقة الأميركية، في حزيران/ يونيو من العام 2013، يؤكد أن الجزائر تحتل المرتبة الثالثة عالمياً في قائمة الاحتياطيات الأعلى من الغاز الصخري (707 تریلیون متر مكعب)، الذي يتوزع على سبعة أحواض، لكن هذا التقرير ليس موثقاً ويلقى اعتراضات دولية بسبب معطياته التي تبين غالباً أنها خاطئة وتم نشرها بغرض تشجيع خيار استخراج الغاز الصخري وتبويره، وتحديدًا عندما يكون المخزون الاحتياطي التقليدي من النفط والغاز مهدداً بالنضوب كما هو الحال في الجزائر.

يفسر ذلك السرعة التي خرجت بها أولى التصاريح الرسمية لتعير عن الرغبة في خوض مسار استغلال الغاز الصخري، فلم يتأخر مجلس الوزراء ليعطي في 21 أيار/ مايو 2014 الضوء الأخضر للبدء به، وعليه تم التخطيط لحفر أربع آبار في حوضي أحنات واليزي (في إطار برنامج حفر 11 بئراً خلال 1 إلى العام 2014).

لا يبدو أن الأبار المخطط لها قد حفرت جميعها، لكن أعمال الاستكشاف في موقع أحنات، على بعد 20 كلم من عين صالح، بدأتها في آب/ أغسطس العام 2014 شركة «سوناطراك» المحلية وشركة «توتال»، بحضور شركتي «هاليبورتن» (هذه التي تسببت بكارثة مضيومة في العراق أثناء الاحتلال الأمريكي له)، و«سلبيرغيز» الأميركيين، المولجاتن العمليات التقنية. وفي العام 2012، بدأت أعمال الحفر في أول موقع تجريبي بدا واعدًا في أحنات.

في 27 كانون الأول 2014، وأمام حشد من الصحفيين، أعلنت وزارة الطاقة والموارد المائية والبيئة عن التشغيل

«الناجح» للأبار التجريبية، وهنأت «سوناطراك» نفسها على هذا الإنجاز من دون أن تشير إلى الدور الفصلي للشركات الأجنبية، مع العلم أن الشركة الجزائرية لا تملك الإمكانات اللازمة للقيام بالإقفي الضروري لاستخراج الغاز الصخري. وفي 11 كانون الثاني/ يناير 2015، أعلن المدير العام لشركة «سوناطراك» نية استثمار «70 مليار دولار لمدة 20 سنة وذلك لإنتاج 20 مليار متر مكعب من الغاز الصخري سنوياً»، ولكن ما لم يبع به المسؤولون وأنصار هذا الخيار هو أن استخراج الغاز الصخري مكلف جداً، فينثر الغاز الصخري الواحد يكلف اليوم بين 15 و20 مليون دولار وينخفض إنتاجه بنسبة 40 في المئة بعد مضي عام على بدء استغلاله. هذا يعني، بحسب الخبراء، ضرورة الاستمرار في حفر الأبار دون توقف.

وفيما يتطلب إنتاج حوالي 25 مليار متر مكعب من الغاز الصخري حفر 600 بئر، تتسبب الأبار المحفورة بانبعاث غازات سامة، وتحديدًا غاز الميثان الذي يضاعف مخاطر الاحتباس الحراري بدرجات تفوق تأثير غاز ثاني أكسيد الكربون، كما تؤدي عملية التكسير الهيدروليكي، التي تتمثل باستخراج الغاز من بين الصخور عن طريق تدفق سائل في باطن الأرض يجعل الغاز يذوب ليخرج إلى السطح، إلى تغير الوضع الطبيعي للصخور التي تصاب بتشوهات قد تزيد من احتمالية النشاطات الزلزالية في المنطقة بدرجة 4.5 إلى 5 على مقياس ريختر.

والى المفاعيل الأكثر خطورة لاستخراج الغاز الصخري، يضاف الاستخدام المفرط للمياه والمواد الكيميائية الضرورية في عملية التكسير الهيدروليكي. فإجراء العملية الواحدة يتطلب استهلاك ما بين 10 إلى 25 مليون لتر من المياه الجوفية، وهي موارد غير متجددة، كما يحتاج تكسير الصخرة، حيث يتخزن الغاز، إلى أطنان من الرمال والمواد الكيميائية المختلفة (يقدرها الخبراء بحوالي 500 طن).

وبحسب الشروحات المتوفرة، يمكن تدوير المياه السامة الناتجة عن التكسير ليعاد ضخها في الأرض أو نقلها بواسطة شاحنات إلى مراكز تدوير المياه، لكن هذا الخيار مستبعد في ظل تكلفته الباهظة، كما أنه لا

يضمن، في حال اعتماده، تعقيم المياه بالكامل. نستنتج ذلك إذا اطلعنا على تجربة الولايات المتحدة الطويلة في اعتماد هذه التقنيات، حيث تبدو الزراعة مستحيلة بحاذرة العديد من مواقع الحفر، بعدما لوثت المياه بالكامل ودمر المنظر الطبيعي بفعل وجود مئات الأبار وأحواض إعادة ضخ المياه إلى جوف الأرض والطرق المعبدة لصالح شاحنات نقل الغاز والمياه..

هدف السكان: الحفاظ على البيئة

بدأت طلائع الحراك الشعبي بسبب قرار مجلس الوزراء في 21 أيار/ مايو 2014، والذي أدخل الجزائر رسمياً في حقبة التنقيب عن الغاز الصخري، في شهر حزيران/ يونيو، شهدت ولايتا أدرار وورقلة أولى التجمعات الشعبية المناهضة للقرار، حينها دعا المتحجون الحكومة ورئيس البلاد للبدء بنقلش وطني جامع وإلى ترحيل الشركات الأجنبية المستثمرة في المشروع من البلاد.

في 31 كانون الأول/ ديسمبر 2014، أي بعد أربع أيام على الزيارة الرسمية للوزراء إلى عين صالح للاحتفاء بدخول الجزائر رسمياً حقبة استغلال الغاز الصخري، عمد سكان عين صالح إلى قطع الطريق الوطنية رقم 1 المعروفة ب«طريق الوحدة الأفريقية» التي تؤدي إلى البئر التجريبي في غور محمود في محيط منطقة أحنات، هناك بدأت الاحتجاجات واستمرت بالتوسع بشكل يومي لتحشد بعدها سكان تمنرست وأدرار وورقلة.

ما أظهرته الاحتجاجات من نضج يستحق الإعجاب، وانعكس في تعدد أظليها واختلاف مكوناتها، فشاهدنا في الشوارع أشخاصاً من أعمار وبيئات مختلفة، منهم العمال والمزارعون وحتى أعضاء من «سوناطراك»، كما نزل مغنو راب وأساتذة وجامعيين، والنساء اللواتي يلعبن دوراً طاعياً إزاء التحديات الماثلة لهذا الصراع.

من يحمل المتصمون مطالب اجتماعية ومهنية، أو يطالبوا ببرامج تنمية أو معالجة لمشكلة البطالة، ولا يفتني حراكهم تغييراً للنظام أو رحيل الرئيس بوتليقة، فسكان الجنوب الكبير لاطلا كانوا يدركون أنهم على هامش الثورات النفطية التي تنتجها

منطلقهم، وأنهم يستفيدون منها أقل بكثير من مناطق أخرى في البلاد. بالنسبة لهؤلاء، فإن مطلبهم الراهن هو الحفاظ على ثروتهم البيئية العنشة أساساً، والمستنزفة بالاستغلال التقليدي للغاز والنفط. هذا المجتمع الزراعي، شديد الارتباط بأرضه، يعي بشكل تلقائي أهمية هذه الأرض التي تغذيه، وأيضاً، بشكل أساسي، أهمية المياه التي تعلم إدارتها بفعلامة أشبه إلى التقدير، ينجح في ذلك عبر نظام الري المتوارث عن الأجداد الذي يعرف ب«الفجارة» (نظام ري أمتدت إليه الحضارة الجرمية، متفرد في العالم عبر قناة تحت الأرض تسد المياه الجوفية عادة في منحدر تل أو في منطقة السطح وتقوم الماء إلى سطح الأرض عن طريق نفق قليل الانحناء)، وهذا يعني أنه في حال أصححت المياه مهددة جراء الضخ الجائر أو التلوث الكيميائي، فإن حياتهم تصبح في خطر.

في هذه المعركة، تقف النساء في الواجهة، يفسر ذلك عالم الأنتروبولوجيا ديدا بادي بالقول «العلاقة الواضحة بين الأرض التي تحضن منابع المياه والأم التي منها تنبع علاقة القرابة»، كما يشرح رئيس المكتب الإقليمي لجمعية ترويج النشاط الزراعي: «طور أجدادنا في منطقة أدرار أساليب ري سمحت لجميع السكان أن يعتاشوا باستقلالية بفضل جهودهم الخاصة. إلا أن استغلال الغاز الصخري يهدد بتدمير هذه الثروة. فالمواد الكيميائية التي ستستخدم في التكسير الهيدروليكي ستلوث كل المياه الجوفية، بسبب اتصال الأحواض المائية ببعضها البعض. وعوضاً عن الاستثمار في مشروع تدميري بلا منفعة اقتصادية أساساً، سيكون من الحكمة الاستثمار في الموارد البشرية المحلية، فإلى جانب السياحة، لا أرى غير قطاع الزراعة يستحق التطوير في منطقتنا، وتحديدًا زراعة القمح والذرة، فيوجود شمس معتدلة ومياه متوفرة، من الممكن أن ننتج ثلاثة أضعاف من المحاصيل التي ننتجها اليوم».

بسرعة ملحوظة، حولَ المتحجون الساحة الرئيسية لمدينة عين صالح إلى «ميدان الصومود»، نصبت الخيم في الميدان وبدأ السكان بالتجمع بشكل يومي لتبادل

ولكن الحكومة تدافع عن توجهاتها برفع الدعم عن الطحين بأن نسبة

المخصصات للمخابز من الطحين مسيqa، كما يبقى متوفراً لمدد تكفيه

بين 7 و3 أيام، وذلك حسب مخصصات كل مخبز ومدى قربه من المطاحن

وقدرته التخزينية.

صراع رفع الدعم

حسب الأرقام الرسمية، فإن الحكومة تدعم الخبز بما يفوق 300 مليون دينار سنوياً. ويشكل هذا الرقم أكثر من ثلث العجز في الموازنة لعام 2105 والذي يبلغ 688 مليون دينار، الأمر الذي جعلها تعيد التفكير في دعم الخبز منذ بداية إجراءات رفع الدعم عن المحروقات وانتهاج سياسات «الإصلاح الاقتصادي» التي يضغظ صندوق النقد الدولي لتطبيقها والتي باشر فيها الأردن منذ عام 2012، وعلى الرغم من التصريحات الحكومية عن نيتها رفع الدعم عن الخبز أكثر من مرة، وإصالة إلى مستحقيه مباشرة، إلا أنها ما زالت تبحث عن آلية مناسبة ترضي جميع الأطراف في المداولة (مواطنين وأصحاب مخابز وحكومة) لتجنب أي احتجاجات قد تراقق القرار. وحمل التاريخ الأردني موروثاً احتجاجياً مرتبطاً برفع أسعار الخبز، حيث ما زال الأردنيون يتذكرون أحداث «ثورة الخبز» التي اندلعت عام 1996 عندما قررت الحكومة رفع أسعاره، ما أدى إلى قيام احتجاجات عارمة في المحافظات الجنوبية وقتها، ويعمل الحكومة تفكر

ملياً في قرار رفع الدعم.

ولكن الحكومة تدافع عن توجهاتها برفع الدعم عن الطحين بأن نسبة

المخصصات للمخابز من الطحين مسيqa، كما يبقى متوفراً لمدد تكفيه

بين 7 و3 أيام، وذلك حسب مخصصات كل مخبز ومدى قربه من المطاحن

وقدرته التخزينية.

صراع رفع الدعم

حسب الأرقام الرسمية، فإن الحكومة تدعم الخبز بما يفوق 300 مليون دينار سنوياً. ويشكل هذا الرقم أكثر من ثلث العجز في الموازنة لعام 2105 والذي يبلغ 688 مليون دينار، الأمر الذي جعلها تعيد التفكير في دعم الخبز منذ بداية إجراءات رفع الدعم عن المحروقات وانتهاج سياسات «الإصلاح الاقتصادي» التي يضغظ صندوق النقد الدولي لتطبيقها والتي باشر فيها الأردن منذ عام 2012، وعلى الرغم من التصريحات الحكومية عن نيتها رفع الدعم عن الخبز أكثر من مرة، وإصالة إلى مستحقيه مباشرة، إلا أنها ما زالت تبحث عن آلية مناسبة ترضي جميع الأطراف في المداولة (مواطنين وأصحاب مخابز وحكومة) لتجنب أي احتجاجات قد تراقق القرار. وحمل التاريخ الأردني موروثاً احتجاجياً مرتبطاً برفع أسعار الخبز، حيث ما زال الأردنيون يتذكرون أحداث «ثورة الخبز» التي اندلعت عام 1996 عندما قررت الحكومة رفع أسعاره، ما أدى إلى قيام احتجاجات عارمة في المحافظات الجنوبية وقتها، ويعمل الحكومة تفكر

ملياً في قرار رفع الدعم.

ولكن الحكومة تدافع عن توجهاتها برفع الدعم عن الطحين بأن نسبة

المخصصات للمخابز من الطحين مسيqa، كما يبقى متوفراً لمدد تكفيه

بين 7 و3 أيام، وذلك حسب مخصصات كل مخبز ومدى قربه من المطاحن

وقدرته التخزينية.

صراع رفع الدعم

حسب الأرقام الرسمية، فإن الحكومة تدعم الخبز بما يفوق 300 مليون دينار سنوياً. ويشكل هذا الرقم أكثر من ثلث العجز في الموازنة لعام 2105 والذي يبلغ 688 مليون دينار، الأمر الذي جعلها تعيد التفكير في دعم الخبز منذ بداية إجراءات رفع الدعم عن المحروقات وانتهاج سياسات «الإصلاح الاقتصادي» التي يضغظ صندوق النقد الدولي لتطبيقها والتي باشر فيها الأردن منذ عام 2012، وعلى الرغم من التصريحات الحكومية عن نيتها رفع الدعم عن الخبز أكثر من مرة، وإصالة إلى مستحقيه مباشرة، إلا أنها ما زالت تبحث عن آلية مناسبة ترضي جميع الأطراف في المداولة (مواطنين وأصحاب مخابز وحكومة) لتجنب أي احتجاجات قد تراقق القرار. وحمل التاريخ الأردني موروثاً احتجاجياً مرتبطاً برفع أسعار الخبز، حيث ما زال الأردنيون يتذكرون أحداث «ثورة الخبز» التي اندلعت عام 1996 عندما قررت الحكومة رفع أسعاره، ما أدى إلى قيام احتجاجات عارمة في المحافظات الجنوبية وقتها، ويعمل الحكومة تفكر

ملياً في قرار رفع الدعم.

ولكن الحكومة تدافع عن توجهاتها برفع الدعم عن الطحين بأن نسبة

المخصصات للمخابز من الطحين مسيqa، كما يبقى متوفراً لمدد تكفيه

بين 7 و3 أيام، وذلك حسب مخصصات كل مخبز ومدى قربه من المطاحن

وقدرته التخزينية.

صراع رفع الدعم

حسب الأرقام الرسمية، فإن الحكومة تدعم الخبز بما يفوق 300 مليون دينار سنوياً. ويشكل هذا الرقم أكثر من ثلث العجز في الموازنة لعام 2105 والذي يبلغ 688 مليون دينار، الأمر الذي جعلها تعيد التفكير في دعم الخبز منذ بداية إجراءات رفع الدعم عن المحروقات وانتهاج سياسات «الإصلاح الاقتصادي» التي يضغظ صندوق النقد الدولي لتطبيقها والتي باشر فيها الأردن منذ عام 2012، وعلى الرغم من التصريحات الحكومية عن نيتها رفع الدعم عن الخبز أكثر من مرة، وإصالة إلى مستحقيه مباشرة، إلا أنها ما زالت تبحث عن آلية مناسبة ترضي جميع الأطراف في المداولة (مواطنين وأصحاب مخابز وحكومة) لتجنب أي احتجاجات قد تراقق القرار. وحمل التاريخ الأردني موروثاً احتجاجياً مرتبطاً برفع أسعار الخبز، حيث ما زال الأردنيون يتذكرون أحداث «ثورة الخبز» التي اندلعت عام 1996 عندما قررت الحكومة رفع أسعاره، ما أدى إلى قيام احتجاجات عارمة في المحافظات الجنوبية وقتها، ويعمل الحكومة تفكر

ملياً في قرار رفع الدعم.

ولكن الحكومة تدافع عن توجهاتها برفع الدعم عن الطحين بأن نسبة

المخصصات للمخابز من الطحين مسيqa، كما يبقى متوفراً لمدد تكفيه

بين 7 و3 أيام، وذلك حسب مخصصات كل مخبز ومدى قربه من المطاحن

وقدرته التخزينية.

صراع رفع الدعم

حسب الأرقام الرسمية، فإن الحكومة تدعم الخبز بما يفوق 300 مليون دينار سنوياً. ويشكل هذا الرقم أكثر من ثلث العجز في الموازنة لعام 2105 والذي يبلغ 688 مليون دينار، الأمر الذي جعلها تعيد التفكير في دعم الخبز منذ بداية إجراءات رفع الدعم عن المحروقات وانتهاج سياسات «الإصلاح الاقتصادي» التي يضغظ صندوق النقد الدولي لتطبيقها والتي باشر فيها الأردن منذ عام 2012، وعلى الرغم من التصريحات الحكومية عن نيتها رفع الدعم عن الخبز أكثر من مرة، وإصالة إلى مستحقيه مباشرة، إلا أنها ما زالت تبحث عن آلية مناسبة ترضي جميع الأطراف في المداولة (مواطنين وأصحاب مخابز وحكومة) لتجنب أي احتجاجات قد تراقق القرار. وحمل التاريخ الأردني موروثاً احتجاجياً مرتبطاً برفع أسعار الخبز، حيث ما زال الأردنيون يتذكرون أحداث «ثورة الخبز» التي اندلعت عام 1996 عندما قررت الحكومة رفع أسعاره، ما أدى إلى قيام احتجاجات عارمة في المحافظات الجنوبية وقتها، ويعمل الحكومة تفكر

ملياً في قرار رفع الدعم.

ولكن الحكومة تدافع عن توجهاتها برفع الدعم عن الطحين بأن نسبة

المخصصات للمخابز من الطحين مسيqa، كما يبقى متوفراً لمدد تكفيه

بين 7 و3 أيام، وذلك حسب مخصصات كل مخبز ومدى قربه من المطاحن

وقدرته التخزينية.

صراع رفع الدعم

حسب الأرقام الرسمية، فإن الحكومة تدعم الخبز بما يفوق 300 مليون دينار سنوياً. ويشكل هذا الرقم أكثر من ثلث العجز في الموازنة لعام 2105 والذي يبلغ 688 مليون دينار، الأمر الذي جعلها تعيد التفكير في دعم الخبز منذ بداية إجراءات رفع الدعم عن المحروقات وانتهاج سياسات «الإصلاح الاقتصادي» التي يضغظ صندوق النقد الدولي لتطبيقها والتي باشر فيها الأردن منذ عام 2012، وعلى الرغم من التصريحات الحكومية عن نيتها رفع الدعم عن الخبز أكثر من مرة، وإصالة إلى مستحقيه مباشرة، إلا أنها ما زالت تبحث عن آلية مناسبة ترضي جميع الأطراف في المداولة (مواطنين وأصحاب مخابز وحكومة) لتجنب أي احتجاجات قد تراقق القرار. وحمل التاريخ الأردني موروثاً احتجاجياً مرتبطاً برفع أسعار الخبز، حيث ما زال الأردنيون يتذكرون أحداث «ثورة الخبز» التي اندلعت عام 1996 عندما قررت الحكومة رفع أسعاره، ما أدى إلى قيام احتجاجات عارمة في المحافظات الجنوبية وقتها، ويعمل الحكومة تفكر

ملياً في قرار رفع الدعم.

ولكن الحكومة تدافع عن توجهاتها برفع الدعم عن الطحين بأن نسبة

المخصصات للمخابز من الطحين مسيqa، كما يبقى متوفراً لمدد تكفيه

بين 7 و3 أيام، وذلك حسب مخصصات كل مخبز ومدى قربه من المطاحن

وقدرته التخزينية.

صراع رفع الدعم

حسب الأرقام الرسمية، فإن الحكومة تدعم الخبز بما يفوق 300 مليون دينار سنوياً. ويشكل هذا الرقم أكثر من ثلث العجز في الموازنة لعام 2105 والذي يبلغ 688 مليون دينار، الأمر الذي جعلها تعيد التفكير في دعم الخبز منذ بداية إجراءات رفع الدعم عن المحروقات وانتهاج سياسات «الإصلاح الاقتصادي» التي يضغظ صندوق النقد الدولي لتطبيقها والتي باشر فيها الأردن منذ عام 2012، وعلى الرغم من التصريحات الحكومية عن نيتها رفع الدعم عن الخبز أكثر من مرة، وإصالة إلى مستحقيه مباشرة، إلا أنها ما زالت تبحث عن آلية مناسبة ترضي جميع الأطراف في المداولة (مواطنين وأصحاب مخابز وحكومة) لتجنب أي احتجاجات قد تراقق القرار. وحمل التاريخ الأردني موروثاً احتجاجياً مرتبطاً برفع أسعار الخبز، حيث ما زال الأردنيون يتذكرون أحداث «ثورة الخبز» التي اندلعت عام 1996 عندما قررت الحكومة رفع أسعاره، ما أدى إلى قيام احتجاجات عارمة في المحافظات الجنوبية وقتها، ويعمل الحكومة تفكر

ملياً في قرار رفع الدعم.

ولكن الحكومة تدافع عن توجهاتها برفع الدعم عن الطحين بأن نسبة

المخصصات للمخابز من الطحين مسيqa، كما يبقى متوفراً لمدد تكفيه

بين 7 و3 أيام، وذلك حسب مخصصات كل مخبز ومدى قربه من المطاحن

وقدرته التخزينية.

صراع رفع الدعم

حسب الأرقام الرسمية، فإن الحكومة تدعم الخبز بما يفوق 300 مليون دينار سنوياً. ويشكل هذا الرقم أكثر من ثلث العجز في الموازنة لعام 2105 والذي يبلغ 688 مليون دينار، الأمر الذي جعلها تعيد التفكير في دعم الخبز منذ بداية إجراءات رفع الدعم عن المحروقات وانتهاج سياسات «الإصلاح الاقتصادي» التي يضغظ صندوق النقد الدولي لتطبيقها والتي باشر فيها الأردن منذ عام 2012، وعلى الرغم من التصريحات الحكومية عن نيتها رفع الدعم عن الخبز أكثر من مرة، وإصالة إلى مستحقيه مباشرة، إلا أنها ما زالت تبحث عن آلية مناسبة ترضي جميع الأطراف في المداولة (مواطنين وأصحاب مخابز وحكومة) لتجنب أي احتجاجات قد تراقق القرار. وحمل التاريخ الأردني موروثاً احتجاجياً مرتبطاً برفع أسعار الخبز، حيث ما زال الأردنيون يتذكرون أحداث «ثورة الخبز» التي اندلعت عام 1996 عندما قررت الحكومة رفع أسعاره، ما أدى إلى قيام احتجاجات عارمة في المحافظات الجنوبية وقتها، ويعمل الحكومة تفكر

ملياً في قرار رفع الدعم.

ولكن الحكومة تدافع عن توجهاتها برفع الدعم عن الطحين بأن نسبة

المخصصات للمخابز من الطحين مسيqa، كما يبقى متوفراً لمدد تكفيه

بين 7 و3 أيام، وذلك حسب مخصصات كل مخبز ومدى قربه من المطاحن

وقدرته التخزينية.

صراع رفع الدعم

حسب الأرقام الرسمية، فإن الحكومة تدعم الخبز بما يفوق 300 مليون دينار سنوياً. ويشكل هذا الرقم أكثر من ثلث العجز في الموازنة لعام 2105 والذي يبلغ 688 مليون دينار، الأمر الذي جعلها تعيد التفكير في دعم الخبز منذ بداية إجراءات رفع الدعم عن المحروقات وانتهاج سياسات «الإصلاح الاقتصادي» التي يضغظ صندوق النقد الدولي لتطبيقها والتي باشر فيها الأردن منذ عام 2012، وعلى الرغم من التصريحات الحكومية عن نيتها رفع الدعم عن الخبز أكثر من مرة، وإصالة إلى مستحقيه مباشرة، إلا أنها ما زالت تبحث عن آلية مناسبة ترضي جميع الأطراف في المداولة (مواطنين وأصحاب مخابز وحكومة) لتجنب أي احتجاجات قد تراقق القرار. وحمل التاريخ الأردني موروثاً احتجاجياً مرتبطاً برفع أسعار الخبز، حيث ما زال الأردنيون يتذكرون أحداث «ثورة الخبز» التي اندلعت عام 1996 عندما قررت الحكومة رفع أسعاره، ما أدى إلى قيام احتجاجات عارمة في المحافظات الجنوبية وقتها، ويعمل الحكومة تفكر

ملياً في قرار رفع الدعم.

ولكن الحكومة تدافع عن توجهاتها برفع الدعم عن الطحين بأن نسبة

المخصصات للمخابز من الطحين مسيqa، كما يبقى متوفراً لمدد تكفيه

بين 7 و3 أيام، وذلك حسب مخصصات كل مخبز ومدى قربه من المطاحن

وقدرته التخزينية.

صراع رفع الدعم

حسب الأرقام الرسمية، فإن الحكومة تدعم الخبز بما يفوق 300 مليون دينار سنوياً. ويشكل هذا الرقم أكثر من ثلث العجز في الموازنة لعام 2105 والذي يبلغ 688 مليون دينار، الأمر الذي جعلها تعيد التفكير في دعم الخبز منذ بداية إجراءات رفع الدعم عن المحروقات وانتهاج سياسات «الإصلاح الاقتصادي» التي يضغظ صندوق النقد الدولي لتطبيقها والتي باشر فيها الأردن منذ عام 2012، وعلى الرغم من التصريحات الحكومية عن نيتها رفع الدعم عن الخبز أكثر من مرة، وإصالة إلى مستحقيه مباشرة، إلا أنها ما زالت تبحث عن آلية مناسبة ترضي جميع الأطراف في المداولة (مواطنين وأصحاب مخابز وحكومة) لتجنب أي احتجاجات قد تراقق القرار. وحمل التاريخ الأردني موروثاً احتجاجياً مرتبطاً برفع أسعار الخبز، حيث ما زال الأردنيون يتذكرون أحداث «ثورة الخبز» التي اندلعت عام 1996 عندما قررت الحكومة رفع أسعاره، ما أدى إلى قيام احتجاجات عارمة في المحافظات الجنوبية وقتها، ويعمل الحكومة تفكر

ملياً في قرار رفع الدعم.

ولكن الحكومة تدافع عن توجهاتها برفع الدعم عن الطحين بأن نسبة

المخصصات للمخابز من الطحين مسيqa، كما يبقى متوفراً لمدد تكفيه

بين 7 و3 أيام، وذلك حسب مخصصات كل مخبز ومدى قربه من المطاحن

وقدرته التخزينية.

صراع رفع الدعم

حسب الأرقام الرسمية، فإن الحكومة تدعم الخبز بما يفوق 300 مليون دينار سنوياً. ويشكل هذا الرقم أكثر من ثلث العجز في الموازنة لعام 2105 والذي يبلغ 688 مليون دينار، الأمر الذي جعلها تعيد التفكير في دعم الخبز منذ بداية إجراءات رفع الدعم عن المحروقات وانتهاج سياسات «الإصلاح الاقتصادي» التي يضغظ صندوق النقد الدولي لتطبيقها والتي باشر فيها الأردن منذ عام 2012، وعلى الرغم من التصريحات الحكومية عن نيتها رفع الدعم عن الخبز أكثر من مرة، وإصالة إلى مستحقيه مباشرة، إلا أنها ما زالت تبحث عن آلية مناسبة ترضي جميع الأطراف في المداولة (مواطنين وأصحاب مخابز وحكومة) لتجنب أي احتجاجات قد تراقق القرار. وحمل التاريخ الأردني موروثاً احتجاجياً مرتبطاً برفع أسعار الخبز، حيث ما زال الأردنيون يتذكرون أحداث «ثورة الخبز» التي اندلعت عام 1996 عندما قررت الحكومة رفع أسعاره، ما أدى إلى قيام احتجاجات عارمة في المحافظات الجنوبية وقتها، ويعمل الحكومة تفكر

ملياً في قرار رفع الدعم.

ولكن الحكومة تدافع عن توجهاتها برفع الدعم عن الطحين بأن نسبة

المخصصات للمخابز من الطحين مسيqa، كما يبقى متوفراً لمدد تكفيه

بين 7 و3 أيام، وذلك حسب مخصصات كل مخبز ومدى قربه من المطاحن

وقدرته التخزينية.

صراع رفع الدعم

حسب الأرقام الرسمية، فإن الحكومة تدعم الخبز بما يفوق 300 مليون دينار سنوياً. ويشكل هذا الرقم أكثر من ثلث العجز في الموازنة لعام 2105 والذي يبلغ 688 مليون دينار، الأمر الذي جعلها تعيد التفكير في دعم الخبز منذ بداية إجراءات رفع الدعم عن المحروقات وانتهاج سياسات «الإصلاح الاقتصادي» التي يضغظ صندوق النقد الدولي لتطبيقها والتي باشر فيها الأردن منذ عام 2012، وعلى الرغم من التصريحات الحكومية عن نيتها رفع الدعم عن الخبز أكثر من مرة، وإصالة إلى مستحقيه مباشرة، إلا أنها ما زالت تبحث عن آلية مناسبة ترضي جميع الأطراف في المداولة (مواطنين وأصحاب مخابز وحكومة) لتجنب أي احتجاجات قد تراقق القرار. وحمل التاريخ الأردني موروثاً احتجاجياً مرتبطاً برفع أسعار الخبز، حيث ما زال الأردنيون يتذكرون أحداث «ثورة الخبز» التي اندلعت عام 1996 عندما قررت الحكومة رفع أسعاره، ما أدى إلى قيام احتجاجات عارمة في المحافظات الجنوبية وقتها، ويعمل الحكومة تفكر

ملياً في قرار رفع الدعم.

ولكن الحكومة تدافع عن توجهاتها برفع الدعم عن الطحين بأن نسبة

المخصصات للمخابز من الطحين مسيqa، كما يبقى متوفراً لمدد تكفيه

بين 7 و3 أيام، وذلك حسب مخصصات كل مخبز ومدى قربه من المطاحن

وقدرته التخزينية.

صراع رفع الدعم

حسب الأرقام الرسمية، فإن الحكومة تدعم الخبز بما يفوق 300 مليون دينار سنوياً. ويشكل هذا الرقم أكثر من ثلث العجز في الموازنة لعام 2105 والذي يبلغ 688 مليون دينار، الأمر الذي جعلها تعيد التفكير في دعم الخبز منذ بداية إجراءات رفع الدعم عن المحروقات وانتهاج سياسات «الإصلاح الاقتصادي» التي يضغظ صندوق النقد الدولي لتطبيقها والتي باشر فيها الأردن منذ عام 2012، وعلى الرغم من التصريحات الحكومية عن نيتها رفع الدعم عن الخبز أكثر من مرة، وإصالة إلى مستحقيه مباشرة، إلا أنها ما زالت تبحث عن آلية مناسبة ترضي جميع الأطراف في المداولة (مواطنين وأصحاب مخابز وحكومة) لتجنب أي احتجاجات قد تراقق القرار. وحمل التاريخ الأردني موروثاً احتجاجياً مرتبطاً برفع أسعار الخبز، حيث ما زال الأردنيون يتذكرون أحداث «ثورة الخبز» التي اندلعت عام 1996 عندما قررت الحكومة رفع أسعاره، ما أدى إلى قيام احتجاجات عارمة في المحافظات الجنوبية وقتها، ويعمل الحكومة تفكر

ملياً في قرار رفع الدعم.

ولكن الحكومة تدافع عن توجهاتها برفع الدعم عن الطحين بأن نسبة

المخصصات للمخابز من الطحين مسيqa، كما يبقى متوفراً لمدد تكفيه

بين 7 و3 أيام، وذلك حسب مخصصات كل مخبز ومدى قربه من المطاحن

وقدرته التخزينية.

صراع رفع الدعم

حسب الأرقام الرسمية، فإن الحكومة تدعم الخبز بما يفوق 300 مليون دينار سنوياً. ويشكل هذا الرقم أكثر من ثلث العجز في الموازنة لعام 2105 والذي يبلغ 688 مليون دينار، الأمر الذي جعلها تعيد التفكير في دعم الخبز منذ بداية إجراءات رفع الدعم عن المحروقات وانتهاج سياسات «الإصلاح الاقتصادي» التي يضغظ صندوق النقد الدولي لتطبيقها والتي باشر فيها الأردن منذ عام 2012، وعلى الرغم من التصريحات الحكومية عن نيتها رفع الدعم عن الخبز أكثر من مرة، وإصالة إلى مستحقيه مباشرة، إلا أنها ما زالت تبحث عن آلية مناسبة ترضي جميع الأطراف في المداولة (مواطنين وأصحاب مخابز وحكومة) لتجنب أي احتجاجات قد تراقق القرار. وحمل التاريخ الأردني موروثاً احتجاجياً مرتبطاً برفع أسعار الخبز، حيث ما زال الأردنيون يتذكرون أحداث «ثورة الخبز» التي اندلعت عام 1996 عندما قررت الحكومة رفع أسعاره، ما أدى إلى قيام احتجاجات عارمة في المحافظات الجنوبية وقتها، ويعمل الحكومة تفكر

ملياً في قرار رفع الدعم.

ولكن الحكومة تدافع عن توجهاتها برفع الدعم عن الطحين بأن نسبة

المخصصات للمخابز من الطحين مسيqa، كما يبقى متوفراً لمدد تكفيه

بين 7 و3 أيام، وذلك حسب مخصصات كل مخبز ومدى قربه من المطاحن

وقدرته التخزينية.

صراع رفع الدعم

حسب الأرقام الرسمية، فإن الحكومة تدعم الخبز بما يفوق 300 مليون دينار سنوياً. ويشكل هذا الرقم أكثر من ثلث العجز في الموازنة لعام 2105 والذي يبلغ 688 مليون دينار، الأمر الذي جعلها تعيد التفكير في دعم الخبز منذ بداية إجراءات رفع الدعم عن المحروقات وانتهاج سياسات «الإصلاح الاقتصادي» التي يضغظ صندوق النقد الدولي لتطبيقها والتي باشر فيها الأردن منذ عام 2012، وعلى الرغم من التصريحات الحكومية عن نيتها رفع الدعم عن الخبز أكثر من مرة، وإصالة إلى مستحقيه مباشرة، إلا أنها ما زالت تبحث عن آلية مناسبة ترضي جميع الأطراف في المداولة (مواطنين وأصحاب مخابز وحكومة) لتجنب أي احتجاجات قد تراقق القرار. وحمل التاريخ الأردني موروثاً احتجاجياً مرتبطاً برفع أسعار الخبز، حيث ما زال الأردنيون يتذكرون أحداث «ثورة الخبز» التي اندلعت عام 1996 عندما قررت الحكومة رفع أسعاره، ما أدى إلى قيام احتجاجات عارمة في المحافظات الجنوبية وقتها، ويعمل الحكومة تفكر

ملياً في قرار رفع الدعم.

ولكن الحكومة تدافع عن توجهاتها برفع الدعم عن الطحين بأن نسبة

المخصصات للمخابز من الطحين مسيqa، كما يبقى متوفراً لمدد تكفيه

بين 7 و3 أيام، وذلك حسب مخصصات كل مخبز ومدى قربه من المطاحن

وقدرته التخزينية.

صراع رفع الدعم

